۞ المطلب الثالث: متى عرف أتباع مذهب الإمامية مصطلح تقسيم الحديث إلى صحيح وغيره:

إن الناظر في عبارات علماء الإمامية الاثني عشرية على اختلاف طائفتيهما (أخبارية وأصولية) ليعلم علم اليقين بأمرين اثنين:

الأول: أن هذا المصطلح والتقسيم لم يعرف إلا في نهاية القرن السابع الهجري تقريبا، وتحديدا في زمن ابن الطهر الحلي (ت٧٢٦هـ) المعروف عندهم بالعلامة، والذي يقول عنه أتباعه بأنه قد انتهت إليه رئاسة الإماميّة في المعقول والمنقول، ولم يتّفق لأحدٍ من العلماء قبله أن لُقّب بالعلاّمة، فهو أوّل من أحرز هذا اللقب، وقد انتزعه من إعجاب العلماء بمعارفه... حيث تألّق ذكره في الآفاق، وسطع نجمه في سماء العلم، وسمت مكانته بين العلماء[1].

الثاني: أن هذه المعرفة لهذا التقسيم لم تكن ناشئة من الحاجة إلى تصحيح المذهب وتقويمه، بل هي ردة فعل لما عيب به على هذا المذهب من قبل خصومه ومنتقديه، حيث يقول العاملي في خاتمة وسائله في معرض رده على طريقة الأصوليين: (العاشر: أنا كثيرا ما نقطع - في حق كثير من الرواة -: أنهم لم يرضوا بالافتراء في رواية الحديث. والذي لم يعلم ذلك منه يعلم أنه طريق إلى رواية أصل الثقة الذي نقل الحديث منه، والفائدة في ذكره مجرد التبرك باتصال سلسلة المخاطبة اللسانية **ودفع تعيير العامةِ الشيعةَ بأن أحاديثهم غير معنعنة، بل منقولة من أصول قدمائهم!**)[2]

---

(١) انظر كتاب (الكنى والألقاب) لعباس القمي (٢/٤٧٧-٤٧٨).

(٢) انظر كتاب (خاتمة تفصيل وسائل الشيعة) (٣٠/٢٥٨).

ويقول شيخ الإسلام في معرض رده على ابن المطهر الحلي: (... أحدها إن يقال لهؤلاء الشيعة: من أين لكم أن الذين نقلوا هذه الأحاديث في الزمان القديم ثقات، وأنتم لم تدركوهم ولم تعلموا أحوالهم **ولا لكم كتب مصنفة تعتمدون عليها في أخبارهم التي يميز بها بين الثقة وغيره ولا لكم أسانيد تعرفون رجالها؟** بل علمكم بكثير مما في أيديكم شر من علم كثير من اليهود والنصارى بما في أيديهم،.... وأما أنتم فجمهور المسلمين دائما يقدحون في روايتكم، ويبينون كذبكم، وأنتم ليس لكم علم بحالهم)[1].

وهذا يعني أمرين اثنين أيضا:

الأول: أن هذا المصطلح لم يكن معمولا به فيما قبل زمن ابن المطهر الحلي (ت٧٢٦هـ)، بل هو مأخوذ من مصطلحات أهل السنة بسبب مخالطة ابن المطهر الحلي لعلماء السنة في زمنه[2].

الثاني: أن المعمول به حتى زمنه هو مما يوافق رأي الأخبارية كما تقدم في المطلب السابق حول رأي الطائفة الأخبارية والطائفة الأصولية في مسألة صحة جميع مرويات الكافي.

---

(١) انظر كتاب (منهاج السنة النبوية) (٤١٢/٧).

(٢) يقول عنه عباس القمي في ترجمته: (العلامة) آية الله الشيخ جمال الدين الحسن بن سديد الدين يوسف بن علي ابن المطهر الحلي علامة العالم وفخر نوع بني آدم... انتهت إليه رئاسة الامامية في المعقول والمنقول والفروع والأصول، مولده سنة ٦٤٨ قرأ على خاله المحقق الحلي وجماعة كثيرين جدا من العامة والخاصة..) انظر (الكنى والألقاب) (٤٧٧/٢-٤٧٨).

يقول العاملي: (الثاني عشر: أن طريقة المتقدمين مباينة لطريقة العامة، والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، **بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع**، وكما يفهم من كلام الشيخ حسن وغيره[1].... وقد ذكر صاحب (المنتقى) أن: أكثر أنواع الحديث المذكورة في دراية الحديث بين المتأخرين **من مستخرجات العامة، بعد وقوع معانيها في أحاديثهم، وأنه لا وجود لأكثرها في أحاديثنا**. وإذا تأملت وجدت التقسيم المذكور من هذا القبيل)[2].

ومع ذلك؛ ومع كل هذا التقرير والتأصيل لمبدأ هذه المصطلحات، فإن الباحث سيظل يصطدم دائما بأساليب الكذب والمراوغة وتزوير الحقائق بلا دليل بيِّن؛ فبينما نسمع كلام المحققين من علماءهم فيمن ابتدأ هذا التقسيم وقرره وأصله، وأنه العلامة الحلي، نجد في الجانب الآخر من يقول بأن ذلك كان موجودا قبل عصر العلامة الحلي (ت٧٢٦هـ)، وهذا كله حتى لا يؤاخذون من خصومهم بأن هذا التقسيم المصطلح عليه حادث متأخر، وأن الشيعة لا يعرفون مصطلح الحديث وتقويم الروايات إلا في زمن متأخر جدا عن زمن وضع كتب المذهب لديهم.

فهذا هاشم معروف الحسني (ت١٤٠٣هـ) يقول: (وقد صنف المحدثون المرويات عن النبي والأئمة (ع) إلى الأصناف الأربعة التالية الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف، وشاع هذا التصنيف في عصر العلامة الحلي المتوفى سنة ٧٢٦

---

(١) انظر كتاب (خاتمة تفصيل وسائل الشيعة) (٣٠/٢٥٩).

(٢) انظر المصدر السابق (٣٠/٢٦٣).

وأستاذه، أحمد بن موسى بن جعفر - المعروف بابن طاووس المتوفى سنة ٦٧٣ - ونسب أكثرهم هذا التصنيف إلى العلامة وأستاذه، ولأجل ذلك فقد تعرضا لهجوم عنيف من الأخباريين الذين قطعوا بصحة جميع ما رواه المحمدون الثلاثة في كتبهم الأربعة، **والواقع أن هذه المصطلحات ليست من مخترعات العلامة، ولا من مبتكرات أستاذه.** لأن المتتبع لكتب الرجال والدراية يجد في طياتها ما يوحى باستعمال المتقدمين لهذه الاصطلاحات[1]، فلقد قالوا: بأن فلانا صحيح الحديث، وفلانا ضعيف في أحاديثه وفلانا ثقة فيما يحدث به إلى غير ذلك مما يؤكد أنهم قد استعملوا هذه الأوصاف في تقريض الأحاديث والرجال ونقدهما[2]، ولما جاء دور العلامة الحلي استعمل هذه المصطلحات ونسقها، ووضع كل واحد منها في المحل المناسب، ونظر إلى الحديث بلحاظ ذاته مع قطع النظر عن الملابسات والقرائن التي كانت تحيط به، وطبق هذا المبدأ على جميع المرويات المدونة في الكتب الأربعة وغيرها، والنتيجة الحتمية التي ينتهي إليها الباحث عندما ينظر إلى الحديث من حيث ذاته، هي وجود هذه الأصناف الأربعة في الكتب التي بنى الأخباريون على صحة جميع ما جاء فيها

(١) لاحظ التضليل في الأسلوب: (ما يوحي) وليس ما يؤكد، مما يوحي أيضا!! بأن جميع علماء الإمامية حتى القرن الرابع عشر لم يقع لهم هذه الملاحظة التي وقعت للحسني، وأن نقدهم للعلامة الحلي لم يكن في موقعه الصحيح!!.

(٢) فرق بين القول بأن الراوي (صحيح الحديث) وبين القول (حديث صحيح) فالأول متعلق بالراوي، والثاني متعلق بالراوي والمروي؛ ولكني أعذر المؤلف في هذا الخلط بأنه يتكلم لأناس سلمت عقولها لأسياد هذا المذهب، ولا تعرف فرقا بين حديث صحيح ولا حديث ضعيف ما دام أن علماءهم يفتونهم بما يوافق رغباتهم وأهواءهم، وليس لهم شأن ولا دراية بصحة الحديث أو ضعفه كما سيأتي في ثنايا هذه الشبهة.

وغيرها....)[1].

بينما يقول حسن بن الشهيد الثاني (ت١٠١١هـ) صاحب المعالم: (**فإن القدماء لا علم لهم بهذا الاصطلاح قطعا لاستغنائهم عنه في الغالب بكثرة القرائن** الدالة على صدق الخبر وإن اشتمل طريقه على ضعف كما أشرنا إليه سالفا، فلم يكن للصحيح كثير مزية توجب له التمييز باصطلاح أو غيره، فلما اندرست تلك الآثار واستقلت الأسانيد بالأخبار اضطر المتأخرون إلى تمييز الخالي من الريب وتعيين البعيد عن الشك، فاصطلحوا على ما قدمنا بيانه، **ولا يكاد يعلم وجود هذا الاصطلاح قبل زمن العلامة، إلا من السيد جمال الدين بن طاووس**)[2].

ويقول الشيخ محمد الجبعي المعروف بالبهائي (ت١٠٣٠هـ): (قد استقر اصطلاح المتأخرين من علمائنا ﷺ على تنويع الحديث المعتبر ولو في الجملة إلى الأنواع الثلاثة المشهورة أعني الصحيح والحسن والموثق بأنه إن كان جميع سلسلة سنده إماميين ممدوحين بالتوثيق فصحيح أو إماميين ممدوحين بدونه كلا أو بعضا مع توثيق الباقي فحسن أو كانوا كلا أو بعضا غير إماميين مع توثيق الكل فموثق. **وهذا الاصطلاح لم يكن معروفا بين قدمائنا قدس الله أرواحهم كما هو ظاهر لمن مارس كلامهم** بل كان المتعارف بينهم إطلاق الصحيح على كل حديث اعتضد بما يقتضى اعتمادهم عليه أو اقترن بما يوجب الوثوق به

---

(١) انظر كتاب (دراسات في الحديث والمحدثين) ص(٤٠-٤١).

(٢) انظر كتابه (منتقى الجمان) (١٤/١).

والركون إليه...)[1].

يقول الباحث حيدر حب الله: (**والذي لاحظناه أن هناك شهرة واسعة للفكرة التي تقول بأن هذا التقسيم جديد لم يكن موجودا قبل ابن طاووس**، فقد أجمع التيار الأخباري على هذه المسألة، بل صرح التيار المساند للعلامة في هذا التقسيم بعدم تداوله قبل ابن طاووس، محاولا تقديم مبررات لهذه الخطوة الجديدة، لأن التيار الأخباري حاول أن يجعل حداثة هذا التقسيم مأخذا على أنصار مدرسة العلامة الحلي، ورغم أن أنصار هذه المدرسة كانوا يؤمنون بهذا التقسيم لكنهم لم يحاولوا ادعاء سبقه العلامة، بل أقروا بهذه الحقيقة، متخذين طريقا آخر للدفاع عنه، **مما يعني أن مبدأ حداثة هذا التقسيم كان شبه واضح لدى الأطراف كافة**.... وفي قبال هذه الصورة التي تؤكد أن الأجيال المتقدمة على العلامة لم تكن تعرف هذا التنويع للحديث، ثمة من يعتقد بأن الأمر ليس كذلك، وأن العلامة نظّم ممارساتهم لا أنه أسس شيئا جديدا.

ومن أعلام هذا الفريق العلامة الخواجوئي (ت١١٧٣هـ) حيث أقام عدة أدلة على وجود هذا التنويع قبل العلامة... **فهذه المحاولة من الخواجوئي لا نجدها دقيقة**، بل نراها تنطبق - ربما - من اعتقاد أن مشهور الشيعة على العمل بالآحاد الظنية.... **وعليه، فالصحيح**، فيما لمسناه من رصد النصوص، أن إدخال عناصر العدالة والإمامية والوثاقة في أمر الأسانيد عند مدرسة الخبر الواحد الظني **كان خطوة ظهرت مع العلامة وابن طاووس** فيما نقل عنه، واستقر بنا موضوعيته،..... وما يعزز ذلك كله، أن ظاهرة نقد الأسانيد التي عرفناها مع

(١) انظر كتاب (مشرق الشمسين) ص(٢٦٩).

العلامة ومن بعده، قد بحثنا عنها في مجمل المصادر القديمة قدر المكنة فلم نجد لها ظهورا إلا نادرا جدا. وبإمكان القارئ أن يفحص بنفسه ليجد أن ثقافة نقد السند على طريقة مدرسة العلامة لم تكن مألوفة قبل ذلك)[1].

(١) انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) ص(١٨٦-١٩٥).

۞ المطلب الرابع: الضابط في معرفة الحديث الصحيح من غيره:

لو سلمنا بقول طائفة الأصولية من الإمامية في هذه المسألة؛ فهل هنالك ضوابط يمكن بواسطتها تدقيق وتمحيص الروايات، والحكم بصحتها أو ضعفها؟

والجواب الذي يفرض نفسه: نعم؛ إذ لا يمكن لهم أن يقولوا بمبدأ التصحيح والتضعيف في الروايات والأخبار، ثم لا يذكروا ما هي الضوابط التي يمكن اعتمادها في ذلك المنهج.

يقول حسن بن الشهيد الثاني (ت١٠١١هـ) في كتابه (المعالم): (ينقسم خبر الواحد باعتبار اختلاف أحوال رواته في الاتصاف بالإيمان والعدالة والضبط وعدمها إلى أربعة أقسام، يختص كل قسم منها في الاصطلاح باسم:

الأول: الصحيح وهو ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل العدل الضابط عن مثله في جميع الطبقات.

الثاني: الحسن وهو متصل السند إلى المعصوم بالإمامي الممدوح من غير معارضة ذم مقبول ولا ثبوت عدالة في جميع المراتب أو بعضها، مع كون الباقي بصفة رجال الصحيح. وقد يستعمل على قياس ما ذكر في الصحيح.

الثالث: الموثق وهو ما دخل في طريقه من ليس بإمامي، لكنه منصوص على توثيقه بين الأصحاب، ولم يشتمل باقي الطريق على ضعف من جهة أخرى. ويسمى القوي أيضا. ويستعمل اللفظ الأول في المعنيين المذكورين في ذينك القسمين.

الرابع: الضعيف وهو ما لم يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة بأن يشتمل طريقه على مجروح بغير فساد المذهب أو مجهول.

وتسمى هذه الأقسام الأربعة أصول الحديث، لأن له أقساما أخرى باعتبارات شتى. وكلها ترجع إلى هذه الأقسام الرابعة. وليس هذا موضع تفصيلها. وإنما تعرضنا لبيان الأربعة لكثرة دوران ألفاظها على ألسن الفقهاء)[1].

ويقول باقر الأيرواني في كتابه (دروس تمهيدية): (قُسِّم الحديث إلى أربعة أقسام:

١ - **الصحيح**: وهو ما كان جميع رواته عدولاً إمامية.

٢ - **الموثق**: وهو ما كان رواته كلهم أو بعضهم من غير الإمامية ولكنهم وثقوا.

٣ - **الحسن**: وهو ما كان رواته كلهم أو بعضهم من الإمامية ولكنهم لم يوثقوا بل مدحوا فقط.

٤ - **الضعيف**: وهو ما لم يكن واحداً من الأقسام الثلاثة بأن كان رواته مجهولين أو قد ضعفوا.

وهذه الأقسام الأربعة قد تقسم بدورها إلى أقسام أخر لا يهم التعرض لها. وقيل بأن القدماء لم يكن هذا التقسيم الرباعي متداولاً بينهم بل كان التقسيم عندهم ثنائياً، أي قسموا الحديث إلى قسمين: صحيح وضعيف. والصحيح في مصطلحهم هو الخبر الذي يلزم العمل به نتيجة احتفافه بقرائن تفيد القطع أو الاطمئنان بصدوره. والضعيف هو ما لم يكن كذلك.

وقد شجب الأخباريون - كصاحب الحدائق وصاحب الوسائل والفيض

---

(١) انظر كتاب (معالم الدين وملاذ المجتهدين) ص(٢١٥-٢١٦) - ط مؤسسة النشر الإسلامي- قم.

الكاشاني - التقسيم الرباعي **وأنكروا على أول من نسب إليه ابتكار** ذلك وهو العلاّمة الحلي)[1].

ولكن عند التأمل في هذه الضوابط؛ نجد أنها ضوابط غير منضبطة، أو بعبارة أخرى ضوابط فضفاضة ليس لها من المواصفات عند التطبيق ما يجعلها جامعة مانعة، أو على أقل تقدير ضوابط مستقيمة يمكن من خلالها لأي راغب من الباحثين - على اختلاف مشربه ومذهبه - اعتمادها في كل رواية أو خبر عندما يريد الخوض في هذا الباب - أعني باب تصحيح وتضعيف روايات الشيعة الإمامية في كتبهم كما هو الحال عند أهل السنة - لأنه حتما سيواجه في أغلب الروايات إن لم تكن كلها باختلاف في الرأي الذي وصل إليه.

ومما يؤكد هذه النتيجة أمران اثنان:

الأول منهما: اعتراف جملة من علماءهم المحققين بوجود هذا الاضطراب في مثل هذه الضوابط، حيث يقول مؤلف كتاب (المعالم) في كتابه الموسوم بـ (منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان) في مقدمته: (الفائدة الأولى: اصطلح المتأخرون من أصحابنا على تقسيم الخبر باعتبار اختلاف أحوال رواته إلى الأقسام الأربعة المشهورة وهي: الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف، **واضطرب كلام من وصل إلينا كلامه منهم في تعريف هذه الأقسام**، وبيان المراد منها....) ثم شرع في بيان هذا الاضطراب والجواب عنه في موضعه من ذلك الكتاب[2].

---

(١) انظر كتاب (دروس تمهيدية في القواعد الرجالية) ص(٤٨) - ط دار الجوادين بيروت.

(٢) انظر كتابه (منتقى الجمان) (١/٤).

ويقول يوسف البحراني (ت١١٨٦هـ): (أما السيد محمد صاحب المدارك فإنه ردَّ أكثر الأحاديث الموثقات والضعاف باصطلاحه، **وله فيها اضطراب كما لا يخفى على من راجع كتابه** فما بين أن يردها تارة وما بين أن يستدل بها أخرى، وله أيضا في جملة من الرجال... **اضطراب عظيم** فيما بين أن يصف أخبارهم بالصحة تارة وبالحسن أخرى، وبين أن يطعن فيها ويردها)[١].

ويقول الباحث حيدر حب الله بعد بيانه للتقسيم الرباعي في الحديث: (**وقد وقع تنازع كبير بين علماء الدراية في القيود المأخوذة، أو التي لا بد أن تؤخذ في تعريف كل واحد من هذه الأقسام**، فلتراجع المصادر المذكورة في الهامش يجد فيها القارئ هذا المشهد بوضوح. كما وقع بحث عندهم في تقسيم الصحيح والحسن إلى أقسام ثلاثة: أعلى وأوسط، وأدنى، يراها القارئ في المصادر نفسها)[٢].

بل إن المتأمل لتعريف هذه الأقسام جيدا ليرى هذا الاضطراب واضحا وبينا؛ سواء في التعريف أو في التطبيق، مما جعلهم بذلك مثارا لنقد كل من ألف في هذا المذهب من الباحثين والمحققين عندما يصلون إلى هذا الأصل الكبير المتعلق بتقرير العقائد والأحكام في مذهبهم[٣]. ويكفيه كأقل مثال على نقده؛ **أنهم يرفضون الأحاديث الثابتة عن الخلفاء الراشدين الثلاثة، وغيرهم من**

---

(١) انظر كتاب (لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث) ص(٤٦-٤٧).

(٢) انظر كتاب (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) ص(١٨٥-١٨٦).

(٣) انظر مثلا على ذلك ما يلي: (الإمام الصادق) للشيخ محمد أبو زهرة ص(٢٨٤-٣٣٦). (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) للشيخ ناصر القفاري (١/٣٨٣-٣٩٢). (مع الاثني عشرية في الأصول والفروع) للسالوس ص(٧٠٣- ٧١١).

أجلاء الصحابة، والتابعين وأئمة المحدثين والفقهاء، لأنهم لا يؤمنون بعقيدة الإمامية الاثني عشرية!!.

(وقد حكم الله تعالى على كل دين يضعه البشر بالتناقض والتضاد، ولهذا فنقد الأحاديث عند الشيعة بطريقة موضوعية لن يتم على الإطلاق، والمنصف يفهم معنى كلامي ويعقله، **لأن الشيعة القدماء كانوا جهلة في علم قبول الأخبار ونقدها**، فتراهم يحتجون على أهل السنة بروايات ساقطة الإسناد في كتب أهل السنة، ولم يتم تقسيم الأحاديث عندهم إلى صحيح وضعيف وموثق وحسن إلا في أيام العلامة الحلي في القرن السابع الهجري تقريباً!!! ومن نَقد أحاديثهم بالرجوع إلى كتب الرجال المشهورة عندهم؛ فلن يصفى له بين يديه إلا أقل القليل من الأسانيد، **لأن كل أسانيدهم لا تخلو من مجاهيل أو مطعونين**، ولهذا قام الشيعة المعاصرين كالخوئي في كتابه معجم رجال الحديث، والعاملي في كتابه أعيان الشيعة بمحاولة يائسة للدفاع عن هؤلاء الرواة وتوثيقهم، ولكن حكم الله بالتناقض والوضع باق لا يزول، **لأنهم بتوثيقهم لهذا الجمع الضخم من الرواة المجهولين أو المطعونين قد وقعوا في مأزق آخر**، ألا وهو أن هؤلاء الرواة هم أنفسهم الذين رووا المخازي العظيمة في كتب الشيعة: من روايات حلول الله في الأئمة، وعلم الأئمة الغيب، وأنهم لا يموتون إلا باختيارهم، وأن بيدهم الأرزاق، بالإضافة إلى الوصمة التاريخية العظيمة ألا وهي ألفا حديث في كتبهم تروي خرافة تحريف القرآن الكريم إضافة إلى التقية، والرجعة، والبداء إلى غير ذلك مما يطول ذكره، فتوثيق هؤلاء الرواة توثيق لما رووه، ولكن خرجوا لنا بحيلة إبليسية جديدة بقولهم: كل حديث يخالف القرآن فهو زخرف)، و(أي حديث يخالف العقل فهو باطل)، وأنا لا أدري والله إلى الآن: كيف يمكن أن يأتينا

حديث صحيح الإسناد يكون مخالفاً للقرآن أو للعقل؟؟؟ إن ذلك يدعو للطعن في طريقة وصول هذا الحديث وصحته إلينا....)[1].

الثاني منهما: تلك الحملة التي هوجم بها محمد باقر البهبودي[2] حينما ألف كتابه الموسوم بـ (صحيح الكافي)، مما اضطره إلى تغيير مسماه في الطبعات اللاحقة للطبعة الأولى ليسميه بـ (زبدة الكافي)، حيث يقول السيد مرتضى العسكري[3]: (وقد ألف أحد الباحثين في عصرنا صحيح الكافي، اعتبر من

---

(١) انظر (الرد على الجاني علي الميلاني) بقلم: ماجد بن إبراهيم الصقعبي من موقع فيصل نور على الرابط: http://www.fnoor.com/fn0854.htm

(٢) معاصر يسكن مدينة طهران حاليا، وهو أستاذ جامعي أيضا، غير أنه مع دراساته في الحوزة العلمية غير معمم بعمة علماء الدين، درس عند الخميني، والسيد البروجردي، والسيد الخوئي، والإمام محسن الحكيم، وهو عالم متخصص في الحديث وتصحيح وتحقيق المتون التراثية، صحح كتاب الميزان في تفسير القرآن في حياة مؤلفه العلامة الطباطبائي، كما حقق ٤٥ مجلدا من كتاب بحار الأنوار للمجلسي. انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) لحيدر حب الله ص(٥٦٤).

(٣) الذي يقول عنه في مقدمة كتابه (معالم المدرستين) طابع وناشر كتابه (حسن الشيخ ابراهيم الكتبي): أما المؤلف فغني عن التعريف، فهو صاحب الخدمات المشكورة في كل الميادين الاجتماعية والثقافية، من تأسيس الجمعيات الخيرية إلى تأسيس المدارس الدينية، وناهيك ما في تأسيسه لكلية أصول الدين ببغداد وتربية جيل من خيرة الشباب. ثم تحقيقاته وأبحاثه القيمة التي أتحف بها المكتبة الاسلامية فكانت في الطراز الأول مما أنتجه الباحثون الخبراء من عمق في التفكير وبعد في النظر فاقرأ إن شئت أي مؤلف من مؤلفاته الغزيرة الفائدة (مائة وخمسون صحابي مختلف، أو أحاديث السيدة عائشة، أو ابن سبأ) لتقف على حقيقة ما ذكرنا وتتأكد من صحة ما قلناه. ثم جاء هذا المؤلف النفيس ليكمل تلك الأبحاث الجليلة، ويصحح أخطاء التاريخ، ويحاكم الأحداث =

مجموع ١٦١٢١ حديثا من أحاديث الكافي ٣٣٢٨ حديثا صحيحا وترك ١١٦٩٣ حديثا منها لم يراها حسب اجتهاده صحيحة) وعلق في الحاشية بقوله: (.. ولما كان المؤلف قد اعتمد في عمله على الأقوال المنقولة عن كتاب الرجال المنسوب إلى ابن الغضائري أبو الحسين أحمد بن الحسين (كان معاصرا للنجاشي والطوسي) وعلماء الدراية والرجال ينكرون وجود كتاب كهذا لابن الغضائري، **لهذا لم يلق عمله المذكور القبول في الحوزات العلمية**)[1].

ويقول الدكتور عبد الرسول الغفار في معرض رده على الإمام أبي زهرة: (...وهذا فارق مهم لا بد أن يلتفت إليه أبو زهرة وأضرابه، سواء كان من إخواننا السنة أم من الشيعة، فهم على حد سواء، وعلى هذا يرد الاعتراض على محمد باقر البهبودي، ولا شك أنه اتبع خطوات (أبو زهرة) **في تصنيفه المقيت (صحيح الكافي))**[2].

ويقول في كتابه عن الكليني: (وقد عرفت أن أول عمل ضخم برز إلى الوجود ليتناقله العلماء والفقهاء هو عمل الشيخ الكليني قدس سره... وخلاصة تلك الفصول تبين أن للشيخ الكليني - رحمة الله عليه ورضوانه - مسلكا خاصا قد انفرد به وهو يؤلف كتابه (الكافي)، وأن لمسلكه ذاك خصوصيات متعددة، كما أنه يختلف عن مذاق المتأخرين ومسلكهم، **فلا يمكن بأي وجه من الوجوه أن**

بأسلوبه الرصين الحجة، الواضح الديباجة، السلس البيان، البليغ العبارة، إحقاقا للحق، وذبا عن الدين، وجلاء للحقيقة، وأداء للواجب فجزاه الله عن الاسلام وأهله خير الجزاء، ووفاه أجر المجاهدين) انظر كتاب (معالم المدرستين) (٦/١).

(١) انظر المصدر السابق (٢٨٢/٣).

(٢) انظر كتاب (الكليني وخصومه أبو زهرة) ص(٥٦).

نخضع أحاديث وروايات الكافي في الأصول والفروع إلى مقاييس المتأخرين، كالحلي، والشيخ المجلسي، ومن اقتفى منهجهم، بل أن البعض منهم قد أساء إلى الشيخ بصورة مزرية، بل أنه أساء إلى الفكر الإمامي، وإلى تراث أهل البيت كالبهبودي محمد باقر، الذي اختزل كتاب الشيخ من غير أن يستند في عمله ذلك على منهج علمي صحيح، أو مبنى واضح سليم، حتى يعذر فيما صنفه في كتابه (صحيح الكافي)، الذي يعد من أحد مساوئه التي لا تغتفر، وسبيله إنما ينطوي تحت شعار (خالف تعرف))[1].

ويقول العميدي: (وقد علمت أنّ تطبيق الاصطلاح على أحاديث الكافي لم

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(٥٥٦-٥٥٧). قلت: ليت شعري ماذا سيقول الدكتور عبد الرسول عن الطبعة الجديدة للكافي ضمن أعمال المؤتمر العالمي لتكريم ثقة الإسلام الكليني، ففي منتصف رجب من عام ١٤٣١هتم الإعلان عن صدور طبعة جديدة للكافي في ١٥ مجلدا، حيث يقول المشرفون على المؤتمر: (إن المكانة الرفيعة التي يتمتع بها كتاب الكافي وكون أحاديثه محورا في عملية استنباط الأحكام الشرعية بالإضافة إلى عدم توفر متن صحيح يعتمد على أحدث أساليب التحقيق، ووجود مجالات عديدة لرفع مشاكل السند والمتن، والحاجة الملحة والمتزايدة للباحثين للاستفادة من نتائج هذه الأبحاث، كل ذلك دعا مركز أبحاث علوم ومعارف الحديث للإقدام على مراجعة وتصحيح وتحقيق هذا التراث القيّم.... وجدير بالذكر، فقد تم التصحيح الجديد لكتاب الكافي بجهود جمع من محققي قسم التصحيح التابع لمركز أبحاث علوم ومعارف الحديث بإدارة حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محمد حسين درايتي. إن هذا الكتاب هو أحد آثار المؤتمر العالمي لتكريم ثقة الإسلام الكليني والتي ستعرض تزامناً مع إقامة المؤتمر). منقول من موقع المؤتمر على الرابط:
http://www.kulayni.com/arabic/index.php?option=com_content&task=view&id=79&Itemid=39

يُلحظ فيه ما جرى عليه ثقة الإسلام من إطلاق لفظ الصحيح على ما اقترن بالقرائن المتقدّمة التي **صار فقدان معظمها** سبباً للتصنيف الجديد. **وهذا هو الذي نعتقده**، إذ لو كانت الأحاديث الضعيفة بهذا المقدار واقعاً، فكيف يصحّ لمثل الشيخ المفيد أن يقول عن الكافي بأنّه من أجلّ كتب الشيعة وأكثرها فائدةً؟ وكيف يشهد من مثل النجاشي بأنّ الكليني كان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم؟ **ومن هنا يعلم بأنّ ما قام به محمد باقر البهبودي من انتقاء الصحيح من الكافي**، وجمعه في كتابه (زبدة الكافي)- هذا هو عنوان الكتاب في طبعته الثانية، أما عنوانه في الأولى فهو (صحيح الكافي)!-، إنّما هو انتقاء بحسب المصطلح الجديد، كما أنّه ليس مُبتكِراً لهذا العمل، بل سبقه إليه بعض أعلام الطائفة وشيوخها، كالشيخ حسن بن الشهيد الثاني (ت١٠١١هـ) في كتابه « منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحِسَان ». وليس في عمل الشيخ حسن ﷺ ما يوحي بانحصار « الصحاح والحسان » بما في « منتقى الجمان »، بخلاف الحال في «زبدة الكافي». **وهذا العمل لا يكون وسيلة للطعن - كما قد يتوهّمه البعض - في أصل الكافي؛ لابتنائه على أساس ليس مُلتَزَماً للكليني، وهو الاصطلاح الجديد.** وليس الغرض المؤاخذة على اتّخاذ هذا المنهج **وإن كنت أعتقد خطأه**[1]، بل

(١) وهذا مما يفسر لنا تجاهل طائفة الأصوليين لكل النداءات المطالبة بتصحيح الروايات في الكتب المعتمدة، وخصوصا كتاب الكافي للكليني، وذلك أنهم يعتقدون خطأ هذا المنهج أصلا، ويعتبرون كل محاولة فيه أنها محاولة فاشلة ومرفوضة، وكل ذلك لأجل أن تبقى هذه الروايات مسرحا للتضليل والضحك على الأتباع بأن كل ما في هذه الكتب قابل للصحة والضعف في الظاهر، وصحيح ومعتمد في الباطن. بل لعل له تفسيرا آخر يتضح عند محاولة نقد العقائد التي بُني عليها هذا المذهب، وبيان عوارها، يقول العلامة =

المؤاخذة على استخدام اسم الكافي وتحميله بمنهج لم يلتزم به الكليني أصلاً. وبقطع النظر عن فساد المنهج وصحّته، فلنا أن نؤاخذه أيضاً على عدم استحكام تطبيق منهجه، وفرقٌ بين نقد المنهج وبين كيفية استخدامه[1]. **لقد أخفق البهبودي في جمع كل ما هو صحيح**[2] - حتى على المصطلح الذي التزمه، والمنهج الذي انتهجه - فترك الكثير ممّا هو صحيح ولم يورده في كتابه، وهذا يَنُمُّ عن وجود ثغرات في عمله. ..... وثمّة شيء آخر يجب الالتفات إليه وهو كون الأحاديث الضعيفة في الكافي بحسب الاصطلاح، **غالباً ما تجد مضامينها أو نصوصها مخرّجةً من طرق أخرى صحيحة في الأبواب نفسها التي اشتملت على**

قلمندار بعد نقله لأقوال علماء الاثني عشرية المحققين حول كتاب سليم بن قيس الهلالي: (فإن قيل: إذا كان الكتاب ضعيفاً ومتهافتاً لهذه الدرجة فما السر في توقف بعض أكابر العلماء فيه، كما فعل العلامة الحلي وغيره، فلم يردوه مطلقا؟ فالجواب واضح: لو تخلوا عن كتاب سليم بن قيس وكتاب (الاحتجاج) للطبرسي وأمثالهما من الكتب.... والمئات من أمثال هذه الكتب المليئة بالأكاذيب بحكم العقل والوجدان والتي علامات الوضع فيها ظاهرة، لما بقي في أيديهم شيء يثبتون به النص الصريح أو بقية الأمور التي يدعونها. أجل هذه الكتب هي الحجج القاطعة (!) لهؤلاء المفرِّقين لأمة الإسلام) انظر كتاب (طريق الاتحاد) لمؤلفه حيدر قلمندار ص(٥٣-٥٤).

(١) وهذه عبارة جيدة لو كانوا يعملون بها؛ لأن لنا أن نتساءل أيضا: ما دام أن هنالك منهج يمكن تقريره وتطبيقه، فلماذا لا يتم الاتفاق والاجتماع عليه، بدلا من تخطئة كل محاولة لتطبيقه؟؟.

(٢) لاحظ عبارة (كل ما هو صحيح)؛ يعني ألا يمكن أن يكون هنالك ولو بعض الأحاديث الصحيحة؟؟ وهذا مما يؤيد القول بأن الشيعة لا يمكن أبدا أن يتفقوا على حديث واحد صحيح.

تلك الضعاف فيما تتبعناه[1]. وهذا يعني أنّ شهرة الخبر روائياً لم تلحظ في هذا المنهج، وبتعبير أدقّ: إنّ زبدة الكافي زبدة للأسانيد لا للمتون لأنّ أغلب الأسانيد التي أهملها في الزبدة اتّفقت متونها إما بالنصّ تارةً أو المضمون أخرى مع المتون المروية بالأسانيد الصحاح، ومع هذا فإنّ ما فاته منها ليس قليلاً. **ومهما يكن فإنّ من لا خبرة له قد يظنّ بأنّ التصنيف الجديد قد أودى بثلثي أخبار الكافي متخذاً من زبدة البهبودي مثالاً، وهو ليس كذلك كما بيّناه**)[2].

وبعد أن توصلت إلى هذه النتيجة حول هذه الحملة التي هوجم بها محمد باقر البهبودي، وقع في يدي كتاب أطلعني عليه أحد الباحثين[3] بعنوان (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي التكون والصيرورة)[4] للكاتب حيدر حب

---

(١) كلام جيد لازمه أن يقال للعميدي وأضرابه: بدلا من انتقاد البهبودي على انتقاء الأحاديث الصحيحة؛ كان من الأفضل أن يبين له أن ما تركه أيضا مما يظنه غير صحيح أنه يمكن تصحيحه بالروايات الموجودة في نفس الباب، حتى يتبين له خطأؤه في ذلك ويعلم أن كتاب الكافي كله صحيح، فلا داعي لمثل هذه الطريقة في الحكم على بعض رواياته بالصحة وبعضها بالضعف!!.

(٢) يعني أن جميع أخبار الكافي صحيحة!!. انظر (مع الكليني وكتابه الكافي) لشامر العميدي مقال منشور من موقع مجلة علوم الحديث على الشبكة العنكبوتية .

(٣) وهو الشيخ خالد بن أحمد الزهراني، باحث متخصص في فرقة الشيعة وكتبها وعقائدها، له عدة مؤلفات منها كتابه (دعوة أهل البدع) و (الغلو في التكفير بين أهل السنة والجماعة وغلاة الاثني عشرية)، فجزاه الله خيرا، حيث قد استفدت من هذا الكتاب (نظرية السنة) في توثيق بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

(٤) وهي رسالة للماجستير في قسم علوم القرآن والحديث في كلية أصول الدين في إيران، حازت على امتياز عال، وأشرف عليها الشيخ مهدي مهريزي، وذلك في صيف ٢٠٠٤م، ثم =

الله[1]، حيث ألحق بآخره حوارا أجراه مع الدكتور البهبودي في مدينة طهران في وسط حزيران من عام ٢٠٠٥م، وقد طال لأكثر من ثلاث ساعات اقتصر في نقل ما هو مرتبط بدراسته. ونظرا لارتباط وأهمية هذا الحوار حول ما توصلت إليه من نتيجة فسأنقل منه ما يلي:

*** كنت أريد أن أسألكم عن تجربة "صحيح الكافي"، سيما وقد قرأنا أنكم تعرضتم لضغوطات آنذاك في ثمانينات القرن العشرين، حيث استدعيتم إلى مكتب الشيخ منتظري لسحب الكتاب من الأسواق، ماذا كان تأثير الكتاب على الشباب الإيراني؟ وما هي الضغوطات التي واجهتكم؟**

- إن الشباب بتمامه عاشق لذلك، وقد تُرجم هذا الكتاب - بأكمله - إلى اللغة الفارسية بطلب منهم، وعندما طبع الجزء الأول من الكتاب **لم ينل رخصة نشره إلا بعد ستة أشهر، ثم رفض الترخيص للأجزاء اللاحقة. لقد كانت الضغوطات ضدي من جانب علماء حوزة قم**، رغم أنه قد جرى الرد على

أضاف إليها مؤلفها فصولا ثلاثة، وأجرى عليها بعض التعديلات، وقدم لها في عام ١٤٢٦هـ، وطبعتها مؤسسة الانتشار العربي في طبعتها الأولى في عام ٢٠٠٦م.

(١) حيدر محمد كامل حب الله لبناني الجنسية، يعمل حاليا أستاذا لبحث الخارج في الحوزة العلمية في مدينة قم، مادّة الفقه، وأصول الفقه، وأستاذا في تاريخ أصول الفقه، وفلسفة الدين وعلم الكلام الجديد. ترجم كثيرا من الكتب والمقالات من اللغة الفارسية إلى العربية. ويرأس تحرير عدد من المجلات ببيروت (المنهاج - نصوص معاصرة - الاجتهاد والتجديد)، وعضوا في هيئة تحرير عدة مجلات في إيران (فقه أهل البيت عليهم السلام - ميقات الحج - أصداء)، وله عدة مؤلفات منشورة، وكتب مترجمة، وعشرات المقالات والترجمات المنشورة في مجلات مختلفة في إيران والعالم العربي. انظر موقعه الإلكتروني: (http://hayderhoballah.blogfa.com).

الاعتراضات المسجلة على الكتاب، **ولهذا تغير اسم الكتاب بضغط منهم.** أما قصة الشيخ المنتظري، فقد حدثوه عن الكتاب وعن مقدمته وصار هناك نقد له عنده، وكان ممن أثار هذا الموضوع لديه كل من الشيخ خزعلي والشيخ ناصر مكارم الشيرازي و... بعد ذلك طلب مني الشيخ المنتظري الحضور عنده، فجاءني السيد جلال الطاهري الأصفهاني للحديث في الموضوع، فقلت له: إنني سمعت أن إحدى دور النشر الإسلامية قد جهزت كتبا لإرسالها إلى الخارج - أي إلى أهل السنة في السعودية - **فرأيت من اللازم تقديم أنفسنا لهم بشكل آخر!!!**، لأنهم كانوا يطلبون الكتب الشيعية الجديدة، بعد أن كانوا تعرفوا -كما قالوا- على الكتب الشيعية القديمة، وهدفهم في ذلك ممارسة النقد على الشيعة انطلاقا من كتبهم الجديدة، فرأيت أن لو تركت لهم الكتب كذلك بما فيها من خرافات -إن صح التعبير- لغدا الأمر مشكلا **لهذا فكرت في مرجع حديثي للشيعة نعتمده اليوم، نحاكم على أساسه**، فكانت فكرة "صحيح الكافي".

قال السيد جلال الطاهري لي: من الضروري لقاؤك بالشيخ المنتظري، فقد حرضوه عليك كثيرا، عليك إيضاح الأمر له.

بعد ذلك، التقيت بالشيخ المنتظري في مدينة قم، وقال لي: لقد قالوا عليك كثيرا، فقلت له: امنحني في الحديث عشرة دقائق، ثم أصدر حكمك كما تريد، وقد حدثته عن القصة كلها، وعن منهجي في الكتاب، من ناحية المتن، ومن ناحية السند، فأنا اعتقد مثلا أن إبراهيم بن هاشم إنما كان جمَّاعة كتب، لكنه لم يؤيّد ما في مكتبته، فجاء ولده علي بن إبراهيم وروى عنه، وصار مرجعا حديثيا هاما، لكن المهم عندي في السند كان أن لا يكون الراوي مذموما أو ممن دار حوله حديث نقدي واضح.

قال لي الشيخ المنتظري: لقد رأيت كتابك وهو جيد، لكن مقدمة الكتاب حادّة، **فقد قرّمت فيها من بعض كتبنا الحديثية كالكافي، لهذا عليك تغيير المقدمة**، ونحن نُحضر الكتب ونغير المقدمة ثم نوزع الكتاب من جديد.

*** هل جهزتم المقدمة كما طلب الشيخ المنتظري؟**

- نعم، ثم سلمت المقدمة لمكتب الشيخ على أن يوصلوها إليه، **لكنهم لم يفعلوا، وتبين فيما بعد أنهم حذفوا المقدمة من الطبعة الإيرانية، وتصرفوا في اسم الكتاب ليصبح "زبدة الكافي")**[1].

انتهى بعض ما أردت نقله من هذا الحوار المهم، وسآتي على بعض ما تبقى منه في مواضع أخرى من هذه الشبه المتعلقة بكتاب الكافي.

وقد حصلت على نسخة[2] من (صحيح الكافي) طبعة الدار الإسلامية بطهران، بعد جهد جهيد وبحث طويل وسؤال بواسطة بعض الإخوان في لبنان والبحرين والكويت وأشهر مكتبات طهران عنه فلم أعثر عليه، ولا على عدة كتب كنت آمل الحصول عليها للاستفادة منها في توثيق بعض المعلومات الواردة في الرسالة، فاطلعت على مقدمتها فلم أرى فيها ما يوحي بأنها مقدمة حادة فيها تقزيم لكتب القوم تستدعي منع الكتاب من طباعته وتوزيعه، مما يعني أنها مقدمة - والله أعلم - قد امتدت إليها يد العبث حتى لا تخرج بالصورة التي أرادها المؤلف، فتبين حقيقة كتب القوم ومصادر عقائدهم المحرفة. إلا أن فيها

---

(١) انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) ص (٧٧٧-٧٧٨).

(٢) حيث زودني بنسخة مصورة منها أخي الباحث المتخصص في فرقة الشيعة وكتبها وعقائدها الشيخ: عبدالرحمن الدهلاوي جزاه الله خيرا.

بعض الحقائق التي يستفاد منها في بيان حال أغلب كتب الشيعة من حيث الدس والوضع والتحريف، وكيف نشأ علم الجرح والتعديل على يد ابن الغضائري ثم ابن النجاشي، وكأن قصد المؤلف من إيراد مثل ذلك أن يجعلها مدخلا مسوغا له ولغيره لنقد هذه الكتب وتمييز صحيحها من سقيمها، ويدل على ذلك عنوان كتابه (صحيح الكافي من سلسلة صحاح الأحاديث عند الشيعة الإمامية)، وكذلك خاتمة مقدمته التي قال فيها: (وها أنا الآن أقدم إليكم صحيح الكافي سندا ومتنا على تلك الشريطة. ويتلوه عن قريب صحيح الفقيه (فقيه من لا يحضره الفقيه) ومن بعده صحيح التهذيب والاستبصار)[1].

والخلاصة في هذه الشبهة - الحكم بصحة أخبار وروايات كتاب الكافي - أن يقال:

* إذا كان القول بتضعيف روايات الكافي لا يعني عدم الوثاقة فيها، لأنها قد تصح من طرق أخرى كما يقول الحسني والعميدي وغيرهما من المعاصرين.

* وإذا كانت أي محاولة لإخراج روايات الكافي الصحيحة وفق الضوابط التي وضعها علماء طائفة الأصولية التي ينتمي لها الحسني وأمثاله في هذا الباب، تعد محاولة خاطئة فاشلة لا يجوز العمل بها، بل ولا التسليم بها، كما حصل للبهبودي.

فإن القول بصحة روايات الكافي لا يخلو من أحد أمرين:

الأول: إما التسليم بصحتها كلها كما هو رأي الأخبارية الذي تقدم من تقرير الحر العاملي.

---

(١) انظر مقدمة (صحيح الكافي) (١/يج) لمحمد باقر البهبودي- ط الدار الإسلامية بطهران.

الثاني: أو التسليم بوجود الصحيح والضعيف فيها بالمعنى الذي يعرفه علماء مصطلح الحديث أهل السنة والجماعة؛ لأنهم هم الذين وضعوه وطبقوه، لا بالمعنى الذي وضعه علماء الإمامية الأصولية؛ لأنهم أخذوه من غيرهم كما بيَّنا بشهادة علماءهم.

فأما الرأي الأول[1]: فهذا الذي يظهر لي أنه رأي أتباع المذهب الإمامي الاثني عشري بكلتا طائفتيه الأخبارية والأصولية، ولكن الأصولية يُعملون فيه جانب التقية المعهودة عن الشيعة وإلا لو صدقوا في إظهار ضوابطهم وتطبيقها لسمحوا بفتح باب التصحيح والتضعيف في جميع الروايات والأخبار، أو على أقل تقدير قبلوا تلك المحاولات التي حاولها بعض بني مذهبهم وتبنوها وهذبوها وقوموها، أو على أقل تقدير اجتمعوا من بعد زمن ابن المطهر الحلي على محاولة لتوحيد ضوابطهم في التصحيح والتضعيف، وإخراج كتبهم الأربعة صحيحة منقحة، بدلا من اجتماعهم على شرحها واستنباط الأحكام منها وهي على هذه الحالة، ولما عملوا بجميع رواياتها غير معتبرين بآراء من سبقهم من علماء الشيعة القائلين بصحة أو ضعف بعض الروايات كابن الشهيد الثاني والمجلسي وغيرهما.

ويؤكد هذه الحقيقة اعتراف علماءهم بذلك؛ حيث يقول محمد صادق بحر العلوم: (إن القائلين بهذا التقسيم وإن صرحوا به؛ **إلا أن أكثرهم في كتب الاستدلال لا يخرجون عن كلام المتقدمين من العمل بالأخبار الضعيفة باصطلاحهم، ويتسترون عن مخالفة ذلك الاصطلاح بأعذار** منها قبول مراسيل

---

(١) وهو التسليم بصحة روايات الكافي كلها.

ابن أبي عمير، وتصحيح الحديث المشتمل على بعض مشايخ الإجازة، وإن لم ينص عليه توثيق، ومنها كون الرجل الذي به ضعف الحديث من أصحاب الأصول، ومنها كون الحديث مجبورا بالشهرة، ومنها كونه متفقا على العمل بمضمونه، وأمثال ذلك مما يقف عليه المتتبع لكلامهم؛ **إذ يجد أنهم لا يخرجون عن طريقة المتقدمين إلا نادرا)**[1].

وأما الرأي الثاني[2]: فهذا الذي يظهر لي أنه لا يمكن حصوله أبداً عند أتباع هذا المذهب بكلتا طائفتيه، وخصوصا الأصولية منهما، لأسباب منها:

ـ أننا لو طبقنا مصطلح أهل السنة والجماعة في التصحيح والتضعيف فلن يسلم لهم حديث واحد من النقد، وذلك لأن المنهج المتبع لديهم لتقويم الروايات وتقويم رواتها؛ مضطرب وباطل من أصله. **وبناء عليه فلن تسلم لهم عقيدة من عقائدهم التي بنيت على هذه الروايات من النقد.**

ـ أننا لو تنزلنا معهم وطبقنا مصطلحهم المضطرب في تقسيم الروايات فلن يقع منهم اتفاق على حديث واحد، بدلالة أنه لا يجرؤ أحد منهم على القول بوجود اتفاق بينهم على أي حديث بالإضافة إلى أنهم لو كانوا صادقين في محاولة تطبيقه لعملوا به بأنفسهم، ولما حاربوا ومارسوا ضغوطهم على من أقدم على مثل هذه المحاولة منهم كما تقدم.

---

(١) انظر كتاب (الاجتهاد أصوله وأحكامه) ص(١٧٩-١٨٠) - نشر دار الزهراء للطباعة والنشر - بيروت.

(٢) وهو التسليم بوجود الصحيح والضعيف في هذه الروايات بالمعنى الذي يعرفه علماء مصطلح الحديث أهل السنة والجماعة.

ولكنها الحقيقة التي لم نرها عند أكثر علماء هذا المذهب، لأن ذلك سيوقعهم في حرج مع خصومهم في كثير من رواياتهم المفتراة والمزعومة على آل البيت والأئمة، حيث سيخرجون بحصيلة لا تسعفهم لتقرير مذهبهم الباطل ولا نصرته، ولأن هذه الطريقة ستفسد عليهم مآربهم ومطامعهم في استحلاب أموال الناس ومحافظتهم على مكانتهم وسيادتهم بينهم[1].

يقول الشيخ محمد آصف محسني القندهاري[2] (م ١٣٥٤هـ) في مقدمة كتابه (مشرعة بحار الأنوار) بعد أن بين أسباب تأليفه لكتابه هذا الذي ألفه لتنقية كتاب بحار الأنوار للمجلسي مما ورد فيه من الروايات غير الصحيحة والموثوقة: (وأما المفسدة فيه اعتماد أكثر أهل العلم - فضلا عن غير أهل العلم - **على متون الروايات وعدم الالتفات إلى عدم اعتبار الأسانيد لضعف الرواة وكذبهم أو غلوهم أو جهالتهم..... وآل الأمر من جرّاء هذه المأساة إلى تشكيل ثقافة محرفة في المعارف والأخلاق، بل في الفروع الاعتقادية**، فرسخت في أذهان العوام ومتوسطي أهل العلم بحيث سلبت جرأة الإصلاح عن جمع من الخواص خوفا

---

(١) راجع عبارة العلامة قلمندار الذي نقلته في الحاشية عند التعليق على قول ثامر العبيدي في نقد كتاب صحيح الكافي للبهبوذي.

(٢) أحد المجتهدين الشيعة المعروفين المعاصرين، وهو واحد من أبرز الشخصيات الشيعية الأفغانية اليوم. اهتم بعلم الرجال وتخصص فيه، كما تتلمذ في هذا العلم على آية الله الخوئي (ت١٤١٣هـ). أصدر كتابه الذي أثار ضجة نسبية في الأوساط الدينية الشيعية، حمل الكتاب اسم (مشرعة بحار الأنوار)، ألفه لكسر مرجعية بحار الأنوار في الثقافة الشيعية المعاصرة. انظر مقدمة كتابه (مشرعة الأنوار) (١/أ- ح) ط - مؤسسة العارف للمطبوعات بلبنان.

من ثورة العوام الذين انحرفوا بدورهم من سيطرة الخواص المتوسطين عليهم وعدم اهتمام الحوزات العلمية والمسؤولين الدينيين بتهذيب الروايات وتحرير المعارف الإسلامية الشاملة. **وهذا هو خطر عظيم للدين وأهله**، فإنا لله وإنا إليه راجعون. ولأجله أقدم الفقير[1] على كتابة هذه التعليقة وبناء هذه المشرعة حتى يعلم أهل العلم المتوسطين أن في بحار العلامة المجلسي - رضوان الله عليه - مع كونها بحار الأنوار - **جراثيم مشكوكة ومشتبهة وجب التوقف فيها**، ومن يشرب من بحار أنواره فليجيء إلى المشرعة فإنها مناسب للاستسقاء... حتى من أراد ركوب السفينة الجارية في البحار فلا بد أن يركبها من المشرعة حتى يأمن من العثرة، والله العاصم)[2].

فهذه شهادة من أحد آياتهم وعلماءهم على وجود الروايات الضعيفة في كتبهم والتي تحتاج إلى تصفية وتنقيح وتحقيق، وكذلك أحد الأسباب التي جعلت علماءهم لا يهتمون أو يحاولون العمل بمبدأ التصحيح والتنقيح في رواياتهم وهو الخوف من ثورة العامة الذين وثقوا فيهم وجعلوهم مصدرا لتلقي الأحكام الشرعية والعقدية دون سؤال أو تدقيق.

حيث لا يزال يؤكد القندهاري بعد تأليف كتابه على هذا السبب بوضوح في جواب السؤال الذي أورده عليه حيدر حب الله في الحوار الذي أجراه معه في مدينة قم عام ١٤٢٦هـ:

---

(١) يعني نفسه، حيث وصفها بذلك في أكثر من موضع من مقدمته.

(٢) انظر مقدمة كتاب (مشرعة الأنوار) (١/٩- ١١).

*** هناك من يعتقد أن محاولة نقد مصادر الحديث الشيعي على الطريقة التي اتبعتموها أو غيرها يؤدي إلى زعزعة ثقة الناس بمصادرنا الحديثية؟ وهناك من يتكلم عن أننا في صراع مع الوهابية أو مع بعض أهل السنة فهل يصح هذا المشروع؟**

- معنى هذه الجملة أنه فليبق الشيعة يمشون على غير الواقع، لا أقول الباطل، دع الشيعة تمشي على الخيالات، على الموهومات، لا تقل لهم كلاما واقعيا، حتى لا يشك في أحاديثنا، هذا مرفوض، فالدين دين الإسلام، ونحن نعتقد أنه دين حق، وتخطئة المجلسي أولى من إغرار الناس وإضلالهم، ومن نسبة أشياء إلى رسول الله والأئمة لم تصدر عنهم، فهذا اشتباه، فالدين طريق إلى الله ﷻ، قد يكون معلوما ومجهولا، نحن لا نسكت على كذب الكاذبين ووضع الواضعين. الناس معنا فكما يمشي الخواص يمشي العوام، ربما في أول الأمر.

*** يثورون عليهم!!**

- يقع الاضطراب، لكن في النهاية يسكنون إلى الخواص، إما يقبلون قول من يرى الرواية ضعيفة، أو يقبلون قول غيره)[1].

ولعلي من باب التأكيد والفائدة والاستئناس برأي أكبر مرجع من مراجع الإمامية الاثني عشرية في هذا العصر سماحة آية الله العظمى!! السيد علي السيستاني؛ أذكر رأيه وجوابه حول سؤال وُجه له عبر موقعه الإلكتروني من أحد أتباع هذا المذهب ممن قد أعملوا عقولهم، وحاولوا إزالة الغشاوة عن أعينهم للبحث في حقيقة مذهبهم وإتباع الحق أينما وُجد، وهو سؤال ينبغي لكل باحث

(١) انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) لحيدر حب الله ص(٧٨٤).

عن الحقيقة من أتباع هذا المذهب أن يُسائله لنفسه أولا، وأن يبحث عن جوابه من خلال تتبع أقوال أسياده، ومن يدعي أنه من علماءه ممن يأخذون الخمس تحت هذه المنزلة، ليكون على بصيرة من أمره فيما يتقرب به إلى ربه سواء في عقيدته أو عبادته بناء على تلك الروايات التي وجدت في مثل هذه الكتب.

ونص السؤال كما يلي: **لماذا لا يكون عند الشيعة كتاب يحتوي على الأحاديث الصحيحة فقط، كما لأهل السنة صحاح؟**

فأجاب قائلا: الجواب: إنّ ما تفضّلتم به في سؤالكم يتوقف على فهم المرتكزات الأساسية التي ابتنى عليها التشيع الممثل للسنة النبوية، وفهم مرتكزات الأطروحة السنية، وبالتالي نفهم الجواب على السؤال، وإليكم جزء يسيرا وخلاصة للجواب: إن الشيعة - واقتداءً بأئمتهم (ع) الذين أسّسوا علم الدراية وعلم الرجال - **باب الاجتهاد عندهم مفتوح على مصراعيه، ولم يقف على عالم أو شخص، والأئمة (ع) بينوا الضوابط التي تؤخذ بها الرواية عند توفرها، وترد عند عدم وجودها**[1]، كقولهم (ع): (ما خالف قول ربنا فهو زخرف)، وكقوله (ع) عند تعارض الروايات: (خذ بالمجمع عليه بين أصحابك واترك الشاذ النادر)، وغير ذلك من الروايات التي أوضحت بأن هناك من يكذب على الأئمة، **وأن هناك من يدس ويزور**[2]. فألّف علماء الشيعة - في الزمن القديم المتاخم لزمن الأئمة، وبعضهم في زمن الأئمة[3] - كتب الرجال

---

(١) هذه الضوابط من أين استقوها، وهل هي في الواقع الشيعي اليوم مطبقة كما قررها الأئمة؟؟.

(٢) وهذا اعتراف متكرر كثيرا لدى علماءهم مؤكد لوجود الدس والتزوير في كتب الشيعة.

(٣) وأين تلك الكتب المتاخمة لزمن الأئمة أو فيها؟؟ والشيعة لم يعرفوا علم الرجال إلا في =

لبيان الثقة من غيره، وبيان الرواة وأحوالهم.

وبما أن باب الاجتهاد مفتوح عند علماء الشيعة، والعالم الشيعي له رأيه في كل راوي وكل رواية، فكان هناك اختلاف في النظر والتوثيق والتضعيف[1]، فقد

زمن النجاشي (ت٤٦٠هـ) أي بعد اختفاء الإمام محمد بن الحسن العسكري (ت٢٦٠هـ) بمائتي سنة، وبعد تعيير أهل السنة لهم بذلك كما ذكر النجاشي نفسه في مقدمة كتابه ص(٥). يقول جعفر السبحاني في كتابه (كليات في علم الرجال) ص(٥٧): (اهتم علماء الشيعة من عصر التابعين إلى يومنا هذا بعلم الرجال، فألفوا معاجم تتكفل لبيان أحوال الرواة وبيان وثاقتهم أو ضعفهم، وأول تأليف ظهر لهم في أوائل النصف الثاني من القرن الأول هو كتاب " عبيد الله بن أبي رافع " كاتب أمير المؤمنين عليه السلام، حيث دون أسماء الصحابة الذين شايعوا عليا وحضروا حروبه وقاتلوا معه في البصرة وصفين والنهروان، وهو مع ذلك كتاب تاريخ ووقائع. وألف عبدالله بن جبلة الكناني (المتوفي عام ٢١٩) وابن فضال وابن محبوب وغيرهم في القرن الثاني إلى أوائل القرن الثالث كتبا في هذا المضمار واستمر تدوين الرجال إلى أواخر القرن الرابع. ومن المأسوف عليه، أنه لم تصل هذه الكتب إلينا، وإنما الموجود عندنا وهو الذي يعد اليوم أصول الكتب الرجالية ما دون في القرنين الرابع والخامس).

(١) وهذا يعني أنك لن تجد حديثا واحدا يمكن أن يتفق علماء الشيعة على تصحيحه أبدا، لأن مرد الصحة والضعف ليس هو الضوابط المتفق عليها، وإنما النظر والاجتهاد على حسب رأي كل عالم من علماء الشيعة، فقد تجد حديثا واحدا مثلا عند قوم صحيح وعند غيرهم مرسل وعند آخرين ضعيف، وقد يتفق علماء عصر ما على صحة حديث أو ضعفه، ثم يأتي علماء العصر الذي يليه فيتفقوا على ضد ما اتفق عليه علماء العصر السابق، وهكذا. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار المرحلة التي بدأ فيها جمع الرواة والحكم عليهم، والمرحلة التي وضعت فيها ضوابط ذلك. والمرحلة التي تم فيها الاتفاق على هذه الضوابط.

يوثق أحد العلماء راوٍ معين لأدلة خاصة عنده، بينما نرى عالماً آخر لا يوثق هذا الراوي أو يتوقف فيه، لأدلته الخاصة ومناقشته أدلة من وثقه، وهكذا إذا كثر العلماء تكثر الآراء وتختلف تبعاً لطبيعة الاجتهاد الذي فتحه الأئمة لعلماء الشيعة، الذين يتولون الأمور بعدهم.

فعلى ذلك، **إذا أراد عالم من العلماء تأليف كتاب صحيح، كصحيح الكافي مثلاً، فلا يمكنه أن يلزم به علماء الشيعة الآخرين**[1]، لأن كل عالم له نظره الخاص واجتهاده المبني على الأصول والقواعد الذي قد يخالف فيه ذلك العالم، وبالتالي فما يراه ذلك العالم الذي ألّف صحيح الكافي صحيحاً لا يرى العالم الآخر صحة كل ما فيه، بل يرى فيه بعض الروايات الضعاف، **وترجع المسألة إلى عدم صحة هذا الكتاب من أوله إلى آخره عند العلماء**[2]، ولا يمكن إلزام العلماء بمبنى واحد، لأن معنى ذلك غلق باب الاجتهاد الذي فرغنا عن كونه لم يغلق.

أضف إلى ذلك: أن هناك روايات صحيحة عند علماء الشيعة كثيرة ومتفقين على صحتها[3]، .....

---

(١) وهذا أحد الأسباب التي جعلت البهبودي يسكت مكرها على تغيير مسمى كتابه (صحيح الكافي) إلى (زبدة الكافي) حتى لا يخسر مكانته العلمية عند بني قومه، وخصوصا المراجع الكبيرة كالسيستاني وغيره ممن سبقه.

(٢) وهذا اللازم هو الذي يفر منه طائفة الأصوليين، ويحاولون عدم الإقرار به لأنه سيترتب عليه ضياع مذهبهم الذي بني أصلا على مثل هذه الروايات، وخصوصا كتاب الأصول من الكافي الذي هو عمدتهم في مباحث العقيدة.

(٣) أين هي تلك الروايات الصحيحة المتفق عليها؟؟ أليس هذا الكلام يناقض الكلام المتقدم، =

وهي أكثر من روايات أهل السنة[1]، فهذا الكافي الذي يحتوي على أكثر من (١٦) ألف رواية، يصرح العلماء بوجود روايات صحيحة فيه أكثر من (٤) الآف رواية[2]، وهذا الكافي لوحده، بينما إذا رجعنا إلى صحيح البخاري وجدنا فيه (٤) آلاف رواية مع حذف المكرر، فهذا الكافي وحده، فما بالك بكتب الرواية الأخرى كالاستبصار والتهذيب ومن لا يحضره الفقيه وغيرها من كتب الحديث؟![3]، وهناك من ألف من العلماء كتباً لجمع الصحيح والحسن من

=

لأنه قد تكون هذه الروايات المتفق على صحتها عند قوم، غير متفق على صحتها عند قوم آخرين لأن مبدأ الصحة والضعف مبني على الاجتهاد كما تقدم. بل حتى وإن سلمنا بهذه المقولة من السيستاني فإننا نطالبه بجمع هذه الروايات الصحيحة المتفق عليها ليكون للشيعة مصادر صحيحة يتعبدون الله من خلالها!! وهذا الذي أجزم جزما أنه لا يوجد ولن يوجد أبدا في مذهب الشيعة إلا أن يشاء الله.

(١) هذه العبارة كثيرا ما تسمع من مراجعهم وعلماءهم وخصوصا في باب المناظرة أو جواب أي سؤال محرج حول هذا الموضوع، وهي إنما يؤتى بها من باب صرف الجواب عن حقيقته، ومحاولة إظهار صحة مذهب الشيعة بكثرة ما فيه من روايات، وأن ذلك كاف في صحة رواياته، وأنه لا عبرة بصحة ما عند أهل السنة من روايات صحيحة لقلتها مقارنة لما عند الشيعة في كتبهم. فتأمل!!.

(٢) صحيح أنهم يصرحون ولكن من باب التقية، ولذا فأين هي تلك الروايات الصحيحة، وعلى فرض وجودها لماذا لم تجمع حتى الآن من زمن التصريح بها حتى اليوم تحت مسمى (صحيح الكافي)؟؟. ثم ماهي نسبة الصحيح فيه إلى نسبة غير الصحيح؟ إن العبارة التي ينبغي أن تفهم هنا - ولم يقلها السيستاني- هي: إن أكثر من ثلاثة أرباع كتاب الكافي غير صحيح.

(٣) هذه العبارة من باب التضخيم والدعاية المذهبية التي يصطلي بنارها أتباع هذا المذهب من عامتهم الذين لا يعرفون شيئا عن حقيقة كتبهم هذه، لأنهم لا يتلقون أحكامهم من

=

الروايات[1]، ككتاب [منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان] لابن الشهيد الثاني، **لكن يبقى أيضاً تحت نظر الفقيه الآخر ومدى قبوله للروايات**

=

خلالها، وإنما من خلال أسيادهم وأئمتهم؛ إذ الحقيقة على خلاف ذلك؛ فكتاب الاستبصار للطوسي وهو من الكتب الأربعة المتقدمة يعتبر مختصرا لكتابه تهذيب الأحكام، وكتاب الوافي للكاشاني وهو من الكتب الأربعة المتأخرة هو بمثابة كتاب جامع لأحاديث الكتب الأربعة المتقدمة، وكتاب بحار الأنوار للمجلسي: جعله مؤلفه في (٢٥) مجلداً، وكان المجلد الخامس والعشرين كبيراً، فجاء من بعده وقسموه إلى قسمين فأصبح (٢٦) مجلداً. ولما جاء المعاصرون أضافوا له كتباً كثيرة ليست من وضع المؤلف. فأصبح هذا الكتاب الذي أصله (٢٥) مجلداً، (١١٠) مجلداً!. بل ومن العجب أن المجلد الأول يحمل الرقم (٠) صفر!!!.

(١) هذه أيضا عبارة من عبارات التضليل والمراوغة بوجود كتب صحيحة لديهم، ولكن السؤال هنا: ما هو مصيرها مع وجودها؟؟ والجواب عن ذلك تولاه نيابة عنا السيد مرتضى العسكري في كتابه (معالم المدرستين) (٢٥٧/٣) حيث يقول: (ويدلّك على ما ذكرنا بالنسبة إلى مدرسة أهل البيت أنّ ما انتخبه العلامة الحلي الحسن بن يوسف (ت: ٧٢٦هـ) من حديث، ودوّنه في عشرة أجزاء، وسمّاه (الدرّ والمرجان في الأحاديث الصحاح والحسان)، وكذلك ما انتخبه من حديث صحيح حسب اجتهاده وجمعه في تأليف وسمّاه (النهج الوضاح في الأحاديث الصحاح)، وما انتخبه الشيخ حسن (ت: ١٠١١هـ) ابن الشهيد الثاني من حديث مقتفيا أثر العلامة وسمّاه (منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان) لم تتداول في الحوزات العلمية، ولم يعتدّ بها العلماء، وانما اعتبروا عملهما اجتهادا شخصيا، رغم اشتهار سائر مؤلفاتهما لديهم وتداولها بينهم حتى اليوم،... ومع ذلك نسيت مؤلفاتهم في صحاح الأحاديث وحسانها، ولعلّ في العلماء بمدرسة أهل البيت من لم يسمع بأسماء كتبهم في صحاح الأحاديث وحسانها فضلا عن التمسّك بما جاء فيها من حديث بعنوان الصحيح والحسن).

من حيث التصحيح والتضعيف[1].

وأما منهج مدرسة الخلفاء، أي المنهج السني، فهو يحتاج إلى بيان كيفية بنائه والأسس التي سار عليها، والتي بعد معرفتها نرى المشاكل التي واجهها علم الحديث عندهم بعد منع أبي بكر وعمر بن الخطاب تدوين الحديث [تذكرة الحفاظ ١/٣ـ٥، البخاري ج ٦ ب الاستئذان، سير أعلام النبلاء ٢/٦٠١، كنز العمال ١٠/١٨٣، فتح الباري المقدمة ص٦] إلى غيرها من المصادر الكثيرة جداً. ثم مجيء دولة بني أمية وتدوين الحديث، إلى أن ظهرت آلاف الكتب التي تحدث عن النبي ﷺ، إلى أن ظهر لنا البخاري المولود سنة ١٩٤ هـ، والذي أوعز أنه شرع في تأليف صحيحه وهو في سن السادسة عشر [تاريخ بغداد ٢/١٤]، وألف كتابه، ثم جاء القوم بعده وقلدوه فيما قاله من أن هذا الكتاب كله صحيح من أوله إلى آخره، وكذلك ألّف تلميذه مسلم بن الحجاج صحيحه، مدعياً نفس دعواه، وجاء من بعدهم معتمداً على كلامهم -والسياسة لها دخل أيضاً- بأن كل ما فيهما صحيح، فلذلك انسدّ باب الاجتهاد في روايات صحيح مسلم والبخاري من حيث توثيق الرواة ومن حيث الرواية، فكل رواية وردت فيهما فهي مقبولة. وهذه هي النكتة المائزة، فإذا ألّف مسلم والبخاري كتابيهما ومن يأتي بعدهما لا يناقشهما فيهما فينتج أنهما صحيحان، لا غبار عليهما، وهذا هو غلق لسنة النبي ﷺ الآمرة بالنظر في الحديث وتمييز الصحيح من السقيم.

---

(١) بمعنى أنه لا يمكن وجود اتفاق على حديث صحيح واحد بين الشيعة، ولا حتى الإقرار بوجوده، لأن هذا يغلق باب الاجتهاد. فتأمل هذا التناقض في الكلام مع كلامه المتقدم من وجود روايات كثيرة صحيحة متفق عليها بين علماء الشيعة!!.

وليس ذلك أمراً إيجابياً للفكر السني كما قد يتصور، بل إذا أردنا التعمق أكثر وأكثر ينتج لنا أن المدرسة السنية أضفت العصمة على كتابي مسلم والبخاري، ورفضت سنة النبي ﷺ والأئمة (ع). وهناك ملحوظة لابد من أن نلتفت إليها، وهي: إن القوم وإن قالوا بصحة روايات البخاري ومسلم، لكنهم في مقام العمل لا يعملون بكل ما في البخاري ومسلم، لوجود التعارض والتضارب بين بعض الروايات التي ينقلها البخاري نفسه أو مسلم نفسه. كروايات الرضعات الخمس الواردة في صحيح مسلم ١٦٧/٤. وكروايات تزوج النبي ميمونة وهو محرم ٨٦/٥، مع أنها نفسها تنكر ذلك، ومسلم ١٣٧/٤ يأتي برواية يجمع فيها بين أن النبي ﷺ تزوجها وهو محرم، وبين أن النبي ﷺ تزوجها وهو في حل، وفي نفس الجزء ص ١٣٨ ينقل الرواية عن ميمونة زوجة النبي ﷺ تقول: تزوجني وهو حلال؟ وبالتالي لابد أن تكون إحدى الروايات مخالفة للواقع، لأنه لا يمكن أن نصدقهما معاً، فأين الصحة المدعاة لمسلم والبخاري[1]؟! وهناك شواهد كثيرة أغمضنا عن نقلها، تستطيع مراجعتها.

---

(١) وهذا كلام دقيق مفيد لصالح أهل السنة، وليس لصالح غيرهم، فإن رواة الحديث يلتزمون بالمنهج الذي يضعونه ولذلك يروي مسلم روايات متعددة صحت وفق منهجه ولا يسقطها، لأن هذا ليس دور المحدث بل هو دور الفقيه في الترجيح بين الروايات واستنباط الحكم الشرعي، حيث أن الحديث أو السنة هي جزء من منظومة الاستدلال وليست هي كل منظومة الاستدلال، فالإمام مالك مثلا يقدم عمل أهل المدينة لأنه بالنسبة له رواية جيل كامل ورواية عملية ملموسة ويقدمها على رواية شخص واحد، ولذلك وقع السيستاني في التناقض عندما لم يفرق بين دور المحدث الذي يعتني بالحديث وتبيان درجة صحته من حيث الرواية، ودور الفقيه الذي دوره يتعلق بالترجيح بين الأدلة وفق المناهج المعروفة. يضاف إلى ذلك أن قول أهل السنة: (صحيح البخاري أو صحيح مسلم) لا يعني أبدا أن كل ما فيه من الصحيح، لأن البخاري ومسلم بشر =

والخلاصة: إن دعوى أنّ كل ما في البخاري ومسلم صحيح لا يعمل بها أهل السنة أنفسهم، لوضوح وجود التضارب بين بعض الروايات التي في نفس البخاري، وبعض الروايات التي في نفس مسلم[1]. وهناك تفصيلات أخرى

=

اجتهدوا فأحسنوا وأعمالهم لا تخلوا من القصور، وقد استدرك على البخاري ومسلم العديد من العلماء منهم ابن تيمية والدارقطني وغيرهم، وأقصى ما يقوله أهل السنة اكراما للجهد المتميز الذي قام به الشيخان البخاري ومسلم أن صحيحيهما تلقته الأمة بالقبول، نظرا للجهد المتميز والمنهج الدقيق الذي عملا به والذي هو معرض للنقص لأنه ليس جهد معصوم، ولذلك تجد أهل السنة لا يزالون معتنين بعلم الحديث إلى اليوم، بل إن الظروف الآن مهيأة نظرا لتوفر المراجع وسرعة نقل المعلومات، وقد ظهر كتاب السلسلة الصحيحة للألباني ﷺ والسلسلة الضعيفة. أي الأحاديث التي صحت وفق المنهج الذي ارتضاه الألباني في التصحيح وبحسب اجتهاده. مما يعني أن باب الاجتهاد مفتوح عند أهل السنة ولم يغلق في هذا المجال. (قلت: وهذا التعليق في هذه الفقرة مع تصرف يسير جدا هو لناقل المقال تحت عنوان: [دراسات في الفكر الإمامي:نظرة دينية اجتماعية (٧/٤)] في موقع الشهاب للإعلام على الرابط: www.chihab.net

(١) انظر إلى الحيدة عن الجواب الأصلي للسؤال، إلى تشتيت ذهن السائل بأشياء أخرى لم يطلبها صاحب السؤال في سؤاله؛ إذ المفترض أن يكون جوابه: ليس عند الشيعة كتاب يحوي الأحاديث الصحيحة فقط، لأنه ليس عندهم ضوابط يمكن من خلالها الاتفاق على صحة الحديث وضعفه، بل ذلك راجع لاجتهاد كل دجال ومحرف ممن ينتسب إلى هذا المذهب لكي يصحح ما يوافق هواه وبدعته وخرافته، ويضعف ما عدا ذلك. بينما أهل السنة قد تجاوزوا هذه المرحلة بالاتفاق على ما وضعوه في هذه الصحاح حتى يصح لهم دينهم، ويغلقوا الباب على كل مبتدع ومنحرف وضال يريد أن يبدل أو يدخل في سنة محمد ﷺ ماليس فيها مما يوافق هواه وبدعته. وبناء عليه فكل من أراد العمل بأي حديث من أحاديث دين الشيعة أو ترك العمل به فلا حرج عليه؛ لأن هذا الدين غير مبني على هذه الأحاديث أصلا، بل هو راجع إلى أهواء وانحرافات علماءه وبدعهم.

الوقت بذكرها، تركناها اختصاراً) انتهى جوابه[1].

وبهذه الخلاصة التي استأنسنا بها في خاتمة هذه الشبهة التي أطلت في بحثها وتقريرها؛ أؤكد على ما رجحته في أولها من القول بأن جميع روايات الكافي صحيحة ويعمل بها، مما يعني صحة إثبات عقيدة الكليني وأتباعه من خلالها، وكذلك نقد تلك العقيدة الباطلة على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، والذي هو لبُّ هذه الرسالة العلمية.

ومما تجدر الإشارة إليه في ختام هذه الشبهة أيضا؛ أنني قد أطلت فيها وجعلتها الشبهة الأولى لأن فيها بعض النتائج والحقائق التي سأحتاج إليها وأعتمد عليها في طيات حديثي عن بقية الشبه، كشبهة السقط والتصحيف في الراويات، وشبهة السقط في الأسانيد، وشبهات الخلاف في عدد الكتب والراويات الموجودة في كتاب الكافي، وكذا شبهة النسخة المعتمدة في التلقي والإحالات. حيث يمكن أن أجمل بعض هذه النتائج فيما يلي:

١- أن كثيرا من الأصول المعتمدة لدى الشيعة الاثني عشرية قد اندرست، وطالت المدة بين الموجود منها وبين القديم في الصدر السالف، مما يعني التباس الراويات المأخوذة من غير الأصول المعتمدة مع المأخوذة من الأصول المعتمدة.

---

(١) انظر صفحة الأسئلة العقدية في موقع السيستاني على هذا الرابط:
http://www.sistani.org/istifta_/view.php?problems=view&subject=%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB&sub_id=8-1&page=1&lang=ara

٢- أن الشيعة الاثني عشرية لا سابق لهم ولا سلف، بل ولا علم لهم قطعا بدراية الحديث وتمييز صحيحه من ضعيفه قبل القرن السابع، وتحديدا في زمن ابن المطهر الحلي (ت٧٢٦هـ) وشيخه ابن طاووس (ت٦٦٤هـ). وأن أرجح ما قيل في سبب وجوده؛ المنع من تعيير أهل السنة لهم وخصوصا ما حصل من شيخ الإسلام مع ابن المطهر الحلي.

٣- أن كتب الحكم على الرجال لدى الشيعة الاثني عشرية لم تكن معروفة قبل القرن الرابع، وتحديدا في زمن الكشي (ت٣٥٠هـ)، الذي يعتبر أصل كتابه مفقودا ولم يعثر له على نسخة حتى في القرنين السادس والسابع الهجريين. والمنسوب إليه إنما للشيخ الطوسي (ت٤٦٠هـ) وهو منتخب ومهذب من كتاب الكشي، وقد أملاه على أحد تلاميذه في القرن الخامس في سنة ٤٥٦ هـ. وأن أوثق هذه الكتب وأعمدها لدى الشيعة - وهو كتاب النجاشي (ت٤٥٠هـ) - إنما كان سبب تأليفه ردة فعل من علمائهم دفعا لتعيير أهل السنة لهم.

٤- أن الدس والتزوير موجود في جميع كتبهم ومعترف به من قبل علمائهم، وخصوصا عند الحاجة لنفي رواية مشكلة أو رواية محرجة لهم أمام خصومهم.

٥ - أن كثيرا من كتبهم المدَّعاة والتي تشتمل على روايات كثيرة لم تصل إليهم حتى العصر الحاضر، مع جواز العثور عليها والحصول على بعضها واعتماده من الأصول، كما هو حال بعض كتبهم الثمانية المعتمدة، والتي ألفت في القرن الحادي عشر وما بعده.

٦ - أن محاولات جمع الروايات الصحيحة من كتبهم في مؤلفات خاصة قديما وحديثا، لم تلق أي قبول، ولم يتم تداولها في الحوزات العلمية حتى أصبحت طي النسيان.

٧ - (أن هنالك أقلاما شيعية كثيرة قد وظفت للكتابة للعالم الإسلامي، والرد على ما يثار حول الشيعة، وأعطتهم عقيدة التقية حرية القول وإطلاق الأحكام بلا تأثم بينما هناك كتب خاصة لا تنشر في العالم الإسلامي.... أو بعبارة أخرى أن هناك وجهاً ظاهراً للاثني عشرية تقدمه وسائل الإعلام الشيعية المختلفة للترويج للمذهب ونشره في العالم الإسلامي ووجه باطن لا يظهر إلا في الحوزات العلمية وفي المجتمعات الشيعية...)[1].

---

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (٩٨٨/٣)، وقد ظهر مثال ذلك في محاورة حيدر حب الله للبهبودي، وتصريحه بمحاولة تغيير كتابه إذا كان سيصدر لبلاد خارج إيران كالسعودية، وقد لاحظت مثل ذلك في كتابات العميدي وغيره فهو عندما يتكلم في كتابه (دفاع عن الكافي) يأتي بكلام علمي يظهر منه الإنصاف والعدل، وعندما يكتب في مواقع بني قومه يظهر منه الحنق والكره لأهل السنة والجماعة وعقيدتهم، فمثلا قال في كتابه دفاع عن الكافي (٣٢/١): (ومن هنا يتبين ومن خلال أسانيد الكافي أن الكليني لا يرى المنع من الرواية عن غير الإمامية، لأنه ليس من ضرورات المذهب،... هذا زيادة على وجود جملة من الأحاديث التي انتهت بأسانيدها إلى غير الأئمة من أهل البيت (ع)، كالأحاديث المروية عن بعض الصحابة مثل عمر بن الخطاب (ت٢٣هـ)، وأبي سعيد الخدري (ت٧٤هـ)، وجابر بن عبدالله الأنصاري (ت٧٨هـ)). بينما يقول في مقاله المنشور على الشبكة العنكبوتية بعنوان (مع الكليني وكتابه الكافي): (ومن ثمرات هذا التضييق في رواية السنة المطهرة في الكافي، وحصرها بذلك النمط من حملة الآثار، أنّك لا تجد بينهم للأمويين وأذنابهم وأنصارهم وزناً ولا اعتباراً، ولا للخوارج والنواصب ورواتهم ذِكراً، ولا لمن لم يحفظ النبي الأكرم صلّى الله عليه و آله وسلّم في أهل بيته عليهم السّلام عيناً ولا أثراً كما لا تجد في أخبار الكافي لمن نافق ممّن تسمّى بالصحابة ولصق بهم خبراً، وأمّا عن أخبار المؤمنين منهم، فهي إمّا أن تمر طرقها عبر من تجنّب الكليني رواياتهم فلا يروي عنهم ولا كرامة. وإمّا أنْ تمرّ عبر =

فكل هذه النتائج مما سأستعين بها في بقية شبهات هذا المبحث، حيث سأحيل لها عند الحاجة إليها للتدليل على بعض الشبه بإذن الله.

۞ الشبهة الثانية: أول نسخة للكافي تم العثور عليها واعتمادها في التحقيق.

كتاب الكافي للكليني من الكتب التي بُذلت حولها جهود عديدة - كما يقوله أتباع المذهب الاثني عشري-، قد ذكرت طرفا منها عند حديثي حول مبحث أهمية كتاب الكافي، وخصوصا فيما يتعلق بنسخ الكتاب وشروحه وطباعته. ولكنك عندما تقرأ في النسخة المطبوعة الحالية تجد كثيرا من التعليقات التي توحي لكل قارئ بشيء من الاختلاف أحيانا في بعض النسخ التي تم الاعتماد عليها في إخراج وتحقيق هذه النسخة، وخصوصا حينما يكون هذا التعارض في بعض العبارات الموجودة ضمن متون الروايات، وأحيانا ضمن أسانيدها.

ولذا حاولت -حسب جهدي ووسعي- تتبع أول نسخة تم العثور عليها، واعتمادها في تحقيق وإخراج كتاب الكافي بالشكل الموجود اليوم. وذلك لأن إثبات تاريخ أول نسخة تم الاعتماد عليها يفيدنا في معرفة المدة الزمنية بين

= غيرهم، ممّن لا طريق لنا في معرفة درجة وثاقتهم، إذ لم يسلم علماء جرحهم وتعديلهم من الجرح في أنفسهم، ومن يكن هكذا حاله، فلا عبرة في أقواله. ولو تنزلنا عن ذلك وقلنا باعتبارها لوثاقة ناقليها عندهم، فالكليني ﷺ في غنًى عن تكلّف إسنادها، إذ لا يحتاج في وصلها -على طبق منهجه على فرض صحّتها- أكثر من أن يسندها إلى من حدّث بها من أهل البيت عليهم السّلام؛ لثبوت حجية سنّتهم، مع كونهم من أحرص الناس في الحفاظ على السنة النبوية وتدوينها والأمر بكتابتها وحفظها كما مرّ، ومن البداهة بمكان أنّه لا يعدل بأهل البيت عليهم السّلام أحد من الصحابة وإن جلّ، ولا يوجد فيهم من هو أعلم بما في البيت النبوي الطاهر من أهله المطهرين).